مداخلة وفد دولة الكويت الدائم لدى الأمم المتحدة يلقيها
السكرتير الثاني / إبراهيم فيصل الدعي
امام اللجنة الأولى
(نزع السلاح والامن الدولي)
الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة
المرحلة الثانية للجنة: المناقشة المواضيعية - شق الأسلحة التقليدية
مقر الأمم المتحدة – نيويورك - 24 أكتوبر 2019

شكراً السيد الرئيس،،،

في المستهل أتقدم بجزيل الشكر لكم ولباقي أعضاء المكتب على الجهود التي تبذلونها في إدارة اعمال اللجنة خلال هذه الدورة.

وتؤيد بلادي بيان مجموعة حركة عدم الانحياز وكذلك بيان المجموعة العربية.

السيد الرئيس،،،

تولي دولة الكويت اهتماماً كبيراً في مسار مكافحة انتشار الأسلحة لاسيما الأسلحة الصغيرة والخفيفة، وذلك من خلال مساهماتها الفاعلة في المداولات المحددة لهذه المسائل ومشاركتها في دعم العديد من القرارات الصادرة من الأمم المتحدة بذات الشأن، وايمانها الراسخ في تنفيذ التزاماتها بالمعاهدات والاتفاقيات الدولية ذات الصلة، وذلك ادراكاً منها لما تشكله هذه الأسلحة من تهديد للأمن والسلم الإقليمي والدولي.

وتؤكد بهذا الصدد على التزامها بالمشاركة الفعالة في أي مسعى دولي متعدد الأطراف، يكون متسقاً مع ميثاق الأمم المتحدة متوازن وموثوق، لا يؤثر على حقوق الدول في الحصول على احتياجاتها الدفاعية المشروعة، ويهدف إلى مواجهة التهديدات المتنوعة الناشئة عن الاتجار غير المشروع بتلك الأسلحة.

السيد الرئيس،،،

ترحب دولة الكويت بدخول معاهدة تنظيم تجارة الأسلحة حيز النفاذ، وتجدد تأكيدها على ضرورة أن يتسق تنفيذ المعاهدة مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة واحترام الحق المشروع للدول في تلبية احتياجاتها في الأمن القومي والدفاع عن النفس، وعلى اهمية مراعاة التوازن في المسئوليات بين الدول المصدرة للأسلحة وتلك المستوردة لها، وندعو الى التعامل مع الاختلال الكبير القائم في انتاج وامتلاك والاتجار في الأسلحة التقليدية بين الدول الصناعية والدول النامية، خاصة بسبب افتقارها إلى تعريفات واضحة ومحددة،

تقوض إلى حد كبير فعاليتها المحتملة وتجعل من الممكن إساءة استخدام المعاهدة كأداة للتلاعب بالمتاجرة المشروعة بالأسلحة التقليدية.

السيد الرئيس،،،

إن التطور السريع في العولمة والتقدم في التكنولوجيات الحديثة والتقنيات العصرية المتطورة يجعل خطر انتاج مثل هذه الاسلحة أمر سهل الوصول وفي متناول الجميع، خاصة من قبل الأفراد والجماعات الفاعلة من غير الدول، وذلك فإنه يتعين على الدول السعي الى تعزيز التعاون من خلال تبادل المعلومات وتشارك الخبرات والدروس المستفادة علاوة على تحقيق تنسيق وفهم أعمق بالنسبة لموضوع أمن الحدود وتشديد الرقابة على الحدود البرية والبحرية، وذلك للحد من وصول تلك الاسلحة للجماعات الإرهابية، وذلك بسبب ادراكنا بوجود فجوة في تعامل آليات نزع السلاح الدولية مع هذه القضية المستحدثة والطارئة على حقول نزع السلاح، مما يجعل خطر انتاج مثل هذه الأسلحة امر سهل التحقيق.

السيد الرئيس،،،

تعد بلادي من إحدى الدول التي عانت من اثار ومخاطر الألغام الأرضية، بعد تحرير أراضيها من الاحتلال العراقي، فنحن نشاطر باقي الدول الشواغل التي أعربت عنها، بشأن التداعيات الإنسانية بسبب الألغام خاصة تلك من مخلفات الحروب، ومن المحزن أن الفئة الأكبر بين مجموع الضحايا هم في صفوف المدنيين، الأمر الذي يحتم علينا جميعا ضرورة بذل المزيد من الجهود، للحد من انتشارها، ومعالجة آثارها ومخاطرها بصورة جادة، فالألغام باتت عائق رئيسي يعوق عجلة التقدم والتنمية.

كما أنه من المهم أن نستذكر أن منطقتنا "الشرق الأوسط" لا تزال تعاني من عدم الاستقرار لأسباب متنوعة، ومنها التدفق غير المشروع للأسلحة الصغيرة منها والخفيفة، لذا نحث الدول للعمل على رفع الوعي والتثقيف بمخاطر الاسلحة لما يسهم في تدعيم وتعزيز منظومة نزع السلاح وصولاً للغاية الأسمى وهي صون الامن والسلم الإقليمي والدولي.

ختاماً، نتمنى أن تفضي هذه الدورة إلى ترسيخ القناعة الى ضرورة أن يستمر الحوار والنقاش البناء والهادف للاستقرار، من أجل ضمان تعزيز الحد من المخاطر وبناء الثقة، والى ضرورة تحمل الجميع مسؤولياته بالطريقة المثلى.

شكرًا السيد الرئيس،،،